

ربط الجسور السياسية بين مصر وتونس يزعج حركة النهضة

تماه في المواقف بين قيس سعيد وعبد الفتاح السيسي في العديد من الملفات

عكست القمة التي أجراها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مع نظيره التونسي قيس سعيد أجواء التناغم والتماهي في المواقف بين الرجلين في العديد من القضايا على غرار ملف المياه ومكافحة الإرهاب والمطرفين وهو ما يزعج حركة النهضة الإسلامية في تونس التي تخوض صراعا مع الرئيس سعيد.



محمد أبو الفضل
كاتب مصري

تحمّل عنصر "مكابدة لإخوان تونس، ووجوده بالقاهرة في هذا التوقيت يشكل نوعاً من الضغط المعنوي على الحركة لحلحلة الأزمة الراهنة".

وأضاف في تصريح لـ "العرب" إن تنظيم الإخوان بمصر لم يعد فاعلاً سياسياً، لكنه سوف يصيب اللعنات على الرئيس التونسي استمراً لحالة القطعية الحالية بينه وبين الغنوشي، ولن يمنع ذلك من التعويل على إخوان تونس والترويج للتجربة الديمقراطية هناك وإمكانية تطبيقها في مصر مستقبلاً.

وخلقت الزيارة فرصة للتفاهم لتطويق الجماعات الإرهابية النشطة في المنطقة التي تصل روافدها إلى البلدين، ووضعت أطراً للتعاون والتنسيق في مشروعات إعادة الإعمار في ليبيا، فكل بلد يسعى للحصول على جزء كبير من هذه الكعكة.

ويعلم المصريون أن أهل تونس أدري بشعابها السياسية، لكن لم يتوقف المهتمون منهم عن متابعة ما يجري من تطورات بعد أن أنهى الرئيس سعيد الهواجس التي أحاطت به في البداية من حيث وجود علاقة خفية تربطه بجماعة الإخوان، وأثبت أنه ليس صيدا سهلا لهم ويؤمن بالدولة الوطنية دون انحيازات عقائدية.

كانت هذه واحدة من الإشارات القوية على أن الرجل في طريقه للصدام السياسي لا محالة مع حركة النهضة التي أعادت بتصرفاتها الشعبية تكرار مشاهد رأها المصريون خلال العام الذي تولى فيه الإخوان حكمهم، وكادت الجماعة تدخل البلاد في دوامة طويلة من العنف.

وشدّت التجربة الديمقراطية في تونس انتباه شريحة كبيرة من المجتمع المدني في مصر واعتدتها نموذجا ناضجا كانت تتمنى حدوثه بعد ثورة 25 يناير 2011، وعندما بدأ التصعيد يرتفع في تونس تآكدت هذه الشريحة أن الإخوان والتعددية لا يجتمعان، ما جعل النموذج التونسي يواجه مطبات قد تكون أشد صعوبة من مصر.

ويشير متابعون إلى أن الصعوبة تأتي من هيمنة النهضة على البرلمان التونسي الذي منحه الدستور صلاحيات



رسائل في العديد من الاتجاهات

التونسية بتواطؤ من النهضة للتمدد في الجارة ليبيا.

وإذا انتصر الرئيس قيس سعيد وتمكن من تحجيم نفوذ النهضة فلا يعني ذلك قبولها بالاستسلام للأمر الواقع، لأن هزيمتها السياسية في هذه المواجهة تعني فقدان نفوذها في البلد الذي جرى تقديمه على أنه نموذج "حكمة ورشادة" للإخوان، ما يهدد المجال للدخول في سيناريو المواجهة المتوقعة في المنطقة للمقبل لتغيير تصورات سابقة بنسب إحكام التيار الإسلامي نفوذه على السلطة.

وتتظن الجهات الأمنية في مصر لما يجري في تونس بين الرئيس سعيد والنهضة بعين الاعتبار لأن النتيجة التي سوف تتمخض عنها المواجهة، مهما كانت حصيلتها، سوف ترخي بظلالها الإقليمية، فتجربة تونس باتت مقياسا لتطورات التيار الإسلامي في المنطقة واستمرارها يوفر فرصة لمؤيديه بمواصلة دعمه.

ويؤيد انتصار الحركة سياسيا على الرئاسة التونسية إلى منحها قوة مضاعفة للحكم في كثير من تفاصيل المشهد العام، ويفتح الطريق أمام زيادة وتيرة الغضب الشعبي الذي أصبح أشد توجسا في أهداف النهضة.

وتخشى بعض القوى السياسية من جرّ تونس إلى لعبة تحالفات إقليمية وعرة، وهو ما انعكس في شكل رفض عارم عندما حاولت تركيا توظيف الأراضي

بالباطنة وارتداداته السياسية والأمنية المزعجة، يضاف ذلك إلى نفوذ حركة حماس الإخوانية في قطاع غزة.

وقد تنفست القاهرة الصعداء مع سقوط نظام الرئيس السوداني عمر البشير منذ عامين بعد أن كانت تعوم في محيط إسلامي قريب منها، وأكثر ما يشغلها في ليبيا الآن منع تفرس الإخوان في طرابلس، لذلك تراهن على الانتخابات الليبية المتوقعة في ديسمبر المقبل لتغيير تصورات سابقة بنسب إحكام التيار الإسلامي نفوذه على السلطة.

وتتظن الجهات الأمنية في مصر لما يجري في تونس بين الرئيس سعيد والنهضة بعين الاعتبار لأن النتيجة التي سوف تتمخض عنها المواجهة، مهما كانت حصيلتها، سوف ترخي بظلالها الإقليمية، فتجربة تونس باتت مقياسا لتطورات التيار الإسلامي في المنطقة واستمرارها يوفر فرصة لمؤيديه بمواصلة دعمه.

ويؤيد انتصار الحركة سياسيا على الرئاسة التونسية إلى منحها قوة مضاعفة للحكم في كثير من تفاصيل المشهد العام، ويفتح الطريق أمام زيادة وتيرة الغضب الشعبي الذي أصبح أشد توجسا في أهداف النهضة.

وتخشى بعض القوى السياسية من جرّ تونس إلى لعبة تحالفات إقليمية وعرة، وهو ما انعكس في شكل رفض عارم عندما حاولت تركيا توظيف الأراضي

السعودية تُعدم عسكريين بتهمة الجوسسة

الرياض - أعلنت وزارة الدفاع السعودية السبت عن تنفيذ حكم الإعدام بحق ثلاثة جنود من منسوبها بتهمة ارتكابهم جريمة الخيانة العظمى (الجوسسة).

وقالت الوزارة في بيان إن التحقيق مع الجنود محمد بن أحمد بن يحيى عكام وشاهر بن عيسى بن قاسم حقوي وحمود بن إبراهيم بن علي حازمي، أسفر عن إدانتهم بـ"ارتكاب جريمة الخيانة العظمى بالتعاون مع العدو بما يخل بكيان المملكة ومصالحها العسكرية".

وشدّت على أن هؤلاء العسكريين أحيلوا إلى المحكمة المختصة مع توفير كافة الضمانات القضائية المكفولة لهم، حيث "ثبت ما نسب إليهم مما جعلهم في حل من هذه الأمانة العظيمة الموكلة إليهم قبل أن يتعدى ضرر فعلهم إلى كيان الوطن وأمنه".

وأكدت الوزارة أن حكم القتل الذي صدر على العسكريين الثلاثة نفذ السبت في قيادة المنطقة الجنوبية بعد استيفاء إجراءات تدقيق الحكم والمصادقة عليه وصور الأمر الملكي بإفخاذ ما تقرر بحق هؤلاء.

وأعربت عن "ثقتها برجال القوات المسلحة الأوفياء الذين بروا بقسمهم، وضخوا بدمائهم لحفظ أمن واستقرار هذا الوطن ومقدساته"، مستنكرة في الوقت نفسه هذه "الجريمة الشنيعة الدخيلة على منسوبها".

ولم تقدم الوزارة تفاصيل عن اسم "العدو" أو الواقعة محل التحقيقات، لكنّ الرياض طالما اتهمت طهران بتسليح المتمردين الحوثيين في اليمن لشن هجمات مكثفة على أراضي المملكة عبر الطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية.

وفي العام 2016 نفذت السعودية حكما بالإعدام بحق رجل الدين الشيعي نمر والنمر و47 آخرين بتهمة الإرهاب وهو ما أثار انتقادات من قبل السلطات الإيرانية. وتواجه المملكة تهديدات سواء من الأذرع الإيرانية في المنطقة على غرار المتمردين الحوثيين والتنظيمات الجهادية وفي مقدمتها تنظيم داعش وجماعة الإخوان المسلمين المصنفة كذلك تنظيمًا إرهابيًا في المملكة.

وسجلت السعودية انخفاضًا كبيرًا في عدد أحكام الإعدام الصادرة في العام 2020، في مؤشر واضح على أن السياسات الإصلاحية للمملكة تطال مختلف القطاعات بما في ذلك القضاء ما عدا القضايا التي تشمل الجوسسة والتخابر مع جهات خارجية ضد أمن المملكة.

وكانت محكمة سعودية حكمت بالإعدام على 15 مواطنًا سنة 2016 بعد إدانتهم بـ"التجسس لصالح إيران" والخيانة العظمى، فيما حكم على 15 آخرين بالسجن بين 6 أشهر و25 عامًا في تلك القضية.

تظاهرة في بيروت تطالب بتشكيل حكومة انتقالية تنتشل لبنان من أزوماته

الإسهام جزء المرفا في هذا المشروع إذا طلب منها ذلك. وتهيمن على مجموعة "سي.أم.أي - سي.جي.إم." عائلة سعادة الفرنسية - اللبنانية وانضمت المجموعة إلى جهود الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للإغاثة في بيروت بعد الانفجار في الصيف الماضي.

الناشطون حفّلوا النظام الحاكم مسؤولية انهيار الاقتصاد وتنهى الوضع الاقتصادي المتردي

وقال دساق إن الحكومة الفرنسية ليست جزءاً من مشروع "سي.أم.أي - سي.جي.إم." لإعادة البناء، مضيفاً أن شركات فرنسية ومؤسسات مالية أبدت اهتماماً وأن الدولة اللبنانية سيكون لها دور من خلال شراكة القطاعين الخاص والعام.

وقضلا عن تدمير الجزء الأكبر من مرفا بيروت، دمر انفجار العام الماضي معدات في رصيف الحاويات، ويقول دساق إن ذلك ضاعف وقت الانتظار للسفن مما أضاف إلى أوجه القصور السابقة في المرفا.

وعمق ذلك الانفجار أسوأ أزمة سياسية واقتصادية تشهدها لبنان منذ الحرب الأهلية التي دارت رحاها بين عامي 1975 و1990.

وقال مسؤول في مجموعة "سي.أم.أي - سي.جي.إم." الفرنسية لشحن الحاويات إن المجموعة تريد تنفيذ خطة لإعادة بناء مرفا بيروت في غضون ثلاث سنوات رغم الأزمة السياسية التي تحول دون صدور قرارات بشأن المرفا منذ وقوع انفجار فيه.

وقال جو دساق المدير العام للمجموعة في لبنان السبت إن خطة المجموعة التي عُرضت على السلطات اللبنانية للمرة الأولى في سبتمبر تتضمن إعادة بناء الأحواض والمخازن مع توسعة المرفا وتحويله إلى النظام الرقمي بتكلفة تتراوح بين 400 و600 مليون دولار.

وأضاف في تصريحات لوكالة رويترز أن "العرض الذي تقدمنا به ما زال على الطاولة، ومشروعنا واقعي لأن الأمر عاجل".

وجاءت تصريحات دساق في وقت طرحت فيه شركات ألمانية خططا طموحة لإعادة إعمار المرفا ومحيطه تبلغ قيمتها المليارات من الدولارات، لكن المشروع في تنفيذها يبقى رهين تنفيذ الإصلاحات المطلوبة.

وقال دساق إن المبادرة الألمانية تركز أكثر على التطوير العقاري طويل المدى لكن "سي.أم.أي - سي.جي.إم." تريد

ولا تزال العديد من الأطراف المتدخلة في الشأن اللبناني تنتظر حسم السياسيين لمواقفهم بشأن تشكيل الحكومة من أجل إعادة إعمار مرفا بيروت الذي أودى انفجاره بحياة 200 شخص ودمر أحياء كاملة من المدينة.



تفاهم الغضب إزاء ساسة لبنان

وكانت فرنسا قد وجهت في وقت سابق إنذاراً شديد اللهجة إلى السياسيين اللبنانيين حيث شددت على أن الاتحاد الأوروبي يحكف حالياً على بحث سبل ممارسة ضغوط على من يعرقلون التوصل إلى تسوية لحل الأزمة السياسية والاقتصادية في البلاد.

وجراء خلافات بين رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الحكومة المكلف سعد الحريري يعجز لبنان عن تشكيل حكومة تخلف حكومة تصريف الأعمال برئاسة حسان دياب التي استقالت في 10 أغسطس الماضي بعد 6 أيام من انفجار كارثي بمرفا العاصمة بيروت.

بيروت - تظاهر العشرات من اللبنانيين وسط العاصمة بيروت السبت مطالبين بتشكيل حكومة انتقالية قادرة على إخراج البلاد من الأزمات الاقتصادية والمعيشية التي تشهدها وذلك في وقت تتزايد فيه الضغوط الدولية ولاسيما الفرنسية لدفع اللبنانيين إلى تشكيل الحكومة.

وقال شهود عيان إن المتظاهرين في ساحة رياض الصلح رفعوا الأعلام اللبنانية ولافتات كتب عليها "نحو العلمانية" و"ثورة على الفاسدين". كما ردوا هتافات من قبيل "لنا، لنا هذا الوطن لنا، سرقونا الحرامية (للصوص)".

وحمل الناشطون خلال التظاهرة النظام الحاكم مسؤولية انهيار الاقتصاد في البلاد بحسب الشهود، مطالبين بتشكيل حكومة "انتقالية" قادرة على إنهاء الوضع الاقتصادي المتردي.

وتأتي هذه التظاهرة في وقت تتكثف فيه الدعوات للنزول إلى الشارع للاحتجاج على مطاردة السياسيين اللبنانيين.

ومطلع الأسبوع أطلقت دعوات عبر مواقع التواصل الاجتماعي من قبل ناشطين ومجموعات "ثورية" للنزول إلى الشارع تحت عنوان "سبت الغضب". ومنذ أكثر من عام يعاني لبنان أزمة اقتصادية طاحنة هي الأسوأ منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1990 أدت إلى انهيار مالي غير مسبوق في تاريخ البلاد.